



المؤتمر العلمي الدولي التاسع عشر بعنوان تأثير التكامل في التدقيق على الأعمال

نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان برعاية
دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ تمام سلام
وبالتعاون مع البنك الدولي

يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤

بيروت - لبنان



الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات في مصر

- المقدمة
- دور هيئة الرقابة المالية في مصر.
- تنظيم المهنة في مصر.
- فكرة وجود سجل خاص لمراقبي الحسابات .
- نشأة وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات .
- أختصاصات الوحدة في ضوء قرار أنشائها.
- الوحدة والمنظمات الدولية.
- موقع الوحدة في الهيكل التنظيمي للهيئة.
- الهيكل التنظيمي لوحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات.
- أهم إنجازات الوحدة خلال الفترة الماضية.
- المهام التي تسعى الإدارة العامة للرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات لتحقيقها



المقدمة:-

تسعى النظم الاقتصادية للعمل على تحقيق أعلى معدل نمو اقتصادى ممكن، وهذا يتحقق بعدة طرق أهمها زيادة الاستثمارات الى أقصى درجة ممكنة، وهو ما يتطلبه توفير مناخ استثمارى جيد وآمن بما يزيد من تدفق الاموال لتنفيذ الاستثمارات المطلوبة.

ويتوافر المناخ الاستثمارى الجيد من خلال عدة عوامل أهمها توافر التشريعات الخاصة بالاستثمارات منها ما يتعلق بالنظام الضريبي وتقوم به وزارة المالية، ومنها ما يتعلق بأمان الاستثمار وحوافزه وهو ما تشرف عليه هيئة الاستثمار وهيئة الرقابة المالية .

فمفهوم جودة المراجعة مفهوم متعدد الجوانب، فهي تهتم معدي ومستخدمي القوائم المالية وكذلك مكاتب المراجعة ذاتها، فالمنظمات المهنية تسعى إلى إلزام مكاتب المراجعة بتحقيق مستوى عالي من الجودة من أجل تطوير المهنة وتدعيم الثقة فيها، كما تسعى الأجهزة الحكومية إلى أن تتم أعمال مراجعة الحسابات بجودة عالية من أجل حماية النشاط الاقتصادي وجميع الأطراف ذات الصلة.

الرقابة النوعية :

ويقصد بالرقابة النوعية لمكتب المراجعة التنظيم الإداري للمكتب وجميع السياسات والإجراءات التي أقرها المكتب من أجل التحقق بدرجة معقولة من الاقتناع بالتزام العاملين بالمكتب بالمعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة التي تحكم أداءهم المهني عند تقديم الخدمات المهنية لعملاء المكتب بما في ذلك قواعد سلوك وآداب المهنة ، والتزام المكتب بالأنظمة التي تحكم مزاولة المهنة.

وتهدف الرقابة النوعية لمكتب المراجعة إلى تحقيق درجة معقولة من الاقتناع بالالتزام بالمعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة التي تحكم تقديم الخدمات المهنية للعملاء.

ويشمل نطاق الرقابة النوعية لمكتب المراجعة جميع الخدمات المهنية التي يقدمها مكتب المراجعة



دور هيئة الرقابة المالية في مصر

أنشئت الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩، وتختص الهيئة بالرقابة والاشراف على الاسواق والادوات المالية غير المصرفية بما في ذلك أسواق رأس المال، وبورصات العقود الآجلة، وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم والتوريق، وذلك بهدف تحقيق سلامة وأستقرار تلك الاسواق والادوات، وتنظيم الانشطة وتنميتها وتعظيم قدرتها التنافسية على جذب الإستثمارات المحلية والاجنبية، وتعمل على الحد من مخاطر عدم التنسيق ومعالجة المشاكل التي تنتج عن أختلاف الطرق أو الاساليب الرقابية.

وحلت الهيئة العامة للرقابة المالية محل كل من الهيئة العامة لسوق المال، والهيئة المصرية للرقابة على التأمين، والهيئة العامة لشئون التمويل العقاري .



تنظيم المهنة في مصر

نظمت المهنة في مصر بصدور القانون ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بشأن مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة. و صدر قانون إنشاء نقابة المحاسبين والمراجعين رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٥ والذي نص على ان لايعمل بالمهنة سوى المقيد بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين .

ثم جاء قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن شركات الاموال، وأفرد باب مستقل لمراجعة الحسابات وشروط تعيين وعزل مراقب الحسابات.

وفي عام ١٩٥٨ اصدر دستور المهنة المحاسبة والمراجعة والذي نظم واجبات وحقوق مراقب الحسابات، كما اوضح آداب وسلوك المهنة .

ثم جاء القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ قانون الشركات الحالي والذي اخذ في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي، وافرد المواد الخاصة بواجبات مراقب الحسابات .



فكرة وجود سجل خاص لمراقبي الحسابات

جاء تشعب الأنشطة الاقتصادية وقصور التطور في قانون مهنة المحاسبة والمراجعة سببا رئيسيا في إنشاء فكرة سجلات خاصة لقيود مراقبي الحسابات بها ومثال ذلك:

- سجل بالجهاز المركزي للمحاسبات لقيود مراقبي الحسابات من مزاوولي المهنة من خارج النطاق الحكومي.
- سجل مراقبي الحسابات بالبنك المركزي.
- سجل مراقبي حسابات للشركات التابعة لهيئة سوق المال .
- سجل الشركات الخاضعة للتمويل العقاري .
- سجل مراقبي حسابات شركات التأمين .

وبناء على دمج النشاط الاقتصادي غير المصرفي بأصدار القانون ١٠ لسنة ٢٠٠٩ تم دمج السجلات الثلاثة (هيئة سوق المال، التمويل العقاري، التأمين) وتكوين سجل موحد بهيئة الرقابة المالية، تقوم وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات بتنظيم القيد والعمل به.



نشأة وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات

يستند قرار إنشاء وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات المقيدین بسجل مراقبي الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية على القانون رقم ١٢٣ لسنة ٢٠٠٨ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ .

وقد صدر قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٨ بتأسيس وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات المقيدین بسجل مراقبي الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية والمعدل بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٩ .

وبموجب قرار الإنشاء تشكل مجلس إدارة خاص بوحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات المقيدین بسجل مراقبي الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية ويتخذ المجلس قراراته على أن يتم اعتمادها من مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية .



أختصاصات الوحدة في ضوء قرار أنشائها:

يكون للوحدة في سبيل تحقيق أهدافها الصلاحيات الآتية:

- إقتراح قواعد لقيود مراقبي الحسابات في سجل مراقبي حسابات الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة.
- صياغة آلية للفحص الدوري لجودة أعمال مراقبي الحسابات المقيدة أسمائهم بالسجل.
- التعاون مع المنظمات المهنية لإقتراح معايير للمراجعة وقواعد السلوك المهني والاستقلالية.
- الاحتفاظ بسجل يتضمن البيانات الكافية عن مراقبي الحسابات
- إقتراح مذكرات التعاون مع الجهات المنظمة للمهنة و الجهات الرقابية الأخرى لتبادل المعلومات فيما يتعلق بمراقبي الحسابات.
- إقتراح الإجراءات التي يمكن إتخاذها في مواجهة مراقبي الحسابات الذين لا يلتزمون بالمعايير والقواعد المعمول بها.
- إقتراح آليات التطوير المهني المستمر بما يتفق مع القواعد الدولية كمتطلب أساسي لاستمرار القيد بالسجل.
- تنظيم ورش عمل و دورات تدريبية بالتعاون مع المنظمات المهنية الدولية والمحلية.
- إقتراح مقابل الخدمات الخاص بالقيود في السجل.



الوحدة والمنظمات الدولية :-

التجمع الدولي للجهات الرقابية على جودة اعمال مراقبي الحسابات: IFIAR

يرجع تاريخ إنشاء هذا التجمع إلى عام ٢٠٠٦، وبلغ عدد الأعضاء نحو ٤٠ عضو يمثلون الجهات الرقابية في بعض دول العالم. ويهدف هذا التجمع إلى التعاون والإشراف في مجال الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات وإعداد قواعد عامة مقبولة دولياً لفحص مدى جودة هذه الأعمال.

تم قبول عضوية الهيئة العامة للرقابة المالية (وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات) كجهة رقابية مستقلة تشرف على التأكد من جودة أعمال مراقبي حسابات الشركات العامة في ٣٠ مارس ٢٠٠٩.



موقع الوحدة في الهيكل التنظيمي للهيئة:

نظرا لاهمية وحدة الرقابه على جودة اعمال مراقبى الحسابات ونظرا للاتجاه الدولى للرقابه على جودة عمل مراقبى الحسابات الخارجى فقد أخضعت هيئة الرقابه المالىه الوحدة مباشرة لمجلس ادارة الهيئة.



الهيكل التنظيمي لوحدة الرقابة على جودة اعمال مراقبي الحسابات:

يتكون مجلس ادارة الوحدة من اثنى عشر عضوا على النحو التالى:

أعضاء غير ممارسين للمهنة – لهم حق التصويت:

1. رئيس الهيئة العامه للرقابة المالية أو من يفوضه رئيسا للمجلس
2. مدير تنفيذى متفرغ يعينه رئيس الهيئة
3. ممثلا عن الجهاز المركزى للمحاسبات يرشحة رئيس الجهاز
4. ممثلا عن وزارة المالىه يرشحة وزير المالىه
5. ممثل عن الهيئة العامة للاستثمارو المناطق الحرة يختاره رئيسها
6. ممثل عن المستثمرين من الخبراء أو أساتذة المحاسبة والمراجعة بإحدى الجامعات يختاره الوزير المختص

أعضاء مراقبين – ليس لهم حق التصويت:

7. رئيس شعبة مزاوى المهن الحرة للمحاسبه والمراجعه بنقابة التجاريين أو من يفوضه.
 8. رئيس جمعية المحاسبين و المراجعين المصريه أو من يفوضه.
 9. رئيس المعهد المصرى للمحاسبين و المراجعين أو من يفوضه.
 10. أحد مراقبي الحسابات من ذوى الخبرة يختاره رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية .
- ### أعضاء مراقبين ممثلين لاتحادات و جمعيات مالية و اقتصادية – ليس لهم حق التصويت:

11. ممثل عن الجمعية المصرية للاوراق المالية يختاره رئيسها.
12. ممثل عن الاتحاد المصرى للتأمين يختاره رئيسه.



أهم إنجازات الوحدة خلال الفترة الماضية

1. اعتماد نماذج لقياس الجودة وفقا لمعايير المراجعة والقرارات التنظيمية لدى فحص أعمال مراقبي الحسابات المقيدين بالسجل.
2. وضع خطة متوسطة وطويلة الاجل لتنفيذ اعمال الوحدة.
3. تنفيذ الخطط للفحص الميداني لمراقبي الحسابات لتقييم مدى الالتزام باشتراطات القيد والتحقق من الالتزام بمعايير الجودة المهنية.
4. دراسة معايير المحاسبة المقترحة للشركات المتوسطة والصغيرة.
5. دراسة التعديلات المقترحة للقرارات المنظمة لحوكمة الشركات.
6. تمثيل الهيئة في اجتماعات البنك الدولي بخصوص مشروع معايير المراجعة للشركات الصغيرة والمتوسطة.
7. انشاء إدارة متخصصة لدراسة وفحص الشكاوى الواردة ضد مراقبي الحسابات المقيدين بسجل الهيئة.
8. التواصل مع المنظمات الخارجية مثل IFIAR حول نشاط الوحدة وإدراج نشاط الوحدة ضمن التقرير السنوي للمنظمة العالمية
9. تشكيل لجنة لتحديث معايير المحاسبة المصرية.



المهام التي تسعى الإدارة العامة للمراقبة على جودة أعمال مراقبي الحسابات لتحقيقها

- الاشتراك في تطوير مهنة المراجعة وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع والارتقاء بمستوى مكاتب المراجعة (خاصة المكاتب الصغيرة والمتوسطة)، وزيادة تفعيل دور مراقبي الحسابات بما يمكنهم من القيام بواجباتهم بكفاءة وفاعلية، والتعامل مع الجهات الأخرى والهيئات المهنية المنظمة في مصر والخارج.
- الاشتراك في تحديث معايير المراجعة المهنية وتطويرها باستمرار بما يواكب التغييرات في إصدار معايير المراجعة الدولية.
- تطوير برامج مراقبة جودة الأداء المهني لمكاتب المراجعة، وزيادة فاعلية وكفاءة الأداء لمراقبي الحسابات وفرق العمل معهم.
- استكمال إنشاء وحدة تنظيمية كاملة تعنى بتنفيذ برامج مراقبة جودة الأداء المهني.
- المساهمة في تطوير الاختبارات المهنية لمراقبي الحسابات ووضع آليات لتنفيذ ذلك، مع المساهمة في وضع نظم مستقرة للتعليم المستمر والتدريب.
- إنشاء قاعدة بيانات شاملة لمراقبي الحسابات وعلاقاتهم المهنية، والشركات المرتبطة بهم وذات العلاقة، وذلك لتقييم كفاءة العمل والخدمات المقدمة منهم.
- إنشاء لجنة استرشادية مستقلة تتضمن أهم الخبرات في السوق المصري لعملية المراجعة لوضع أساس لإصدار تفسيرات وأحكام تنفيذية لمعايير المراجعة.
- المشاركة بفرق عمل لإصدار الآراء في المعايير الدولية للمراجعة قبل صدورها وإقرارها، حتى تظهر الدور الريادي لمصر في تحديث فكر المراجعة على المستوى الدولي.



المهام التي تسعى الإدارة العامة للمراقبة على جودة أعمال مراقبي الحسابات لتحقيقها

- العمل على نشر فكرة جودة أعمال مراقبي الحسابات حتى تصل الفكرة و العمل بها إلى سجل المحاسبين والمراجعين لدى وزارة المالية لتتسع مظلة العمل بها إلى كل مراقبي الحسابات العاملين في مصر.
- وضع إرشادات تنفيذية لمنهجية الخدمات الأخرى التي يقدمها مراقب الحسابات لعملائه وجعلها بطريقة تتضمن قدر كبير من الاستقلالية والكفاءة.
- المشاركة في الندوات والمؤتمرات وورش العمل مع المنظمات المهنية الجادة وأيضاً الأكاديميات العلمية لرفع كفاءة مراقبي الحسابات.
- زيادة ثقة المجتمع في الخدمات المهنية التي يقدمها مراقب الحسابات، وزيادة فعالية الخدمات المهنية، واستمرار الأداء المهني الجيد لمراقبي الحسابات و فرق العمل الخاصة بهم .
- زيادة قاعدة المحاسبين المقيدين لدى الهيئة حتى يقابل التوسع في عدد الشركات التي تخضع لمراقبة الهيئة .
- إعداد مشروع دليل استرشادي موحد للمراقبة النوعية على نظام الجودة بمكاتب المراجعة يوضح للمكتب كيفية تطبيق نظام لإدارة الجودة بالمكتب حيث يشتمل على كافة إجراءات ونماذج العمل المطلوبة ويتم رفعه على الموقع الإلكتروني للهيئة ويتم تلقي المقترحات بشأنه من قبل مراقبي الحسابات لاخذ هذه المقترحات في الاعتبار ثم صياغة هذا الدليل بشكل نهائي ورفع على الموقع الإلكتروني للهيئة بشكل نهائي.



مع تقديم الشكر لسيادتكم
مع أجمل التمنيات بالتوفيق

محاسب / أسامة إميل أمير